



مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مسار التسوية

سلسلة من القرارات والمواقف لإدارة بتداء في ملف القدس، ومحاولة تحييد ملف اللاجئين، بالتوافق الكلي مع إسرائيل، وبتمرير قانون القومية امام كنيست العدو فإن معالم خطة ترامب لتصفية قضية فلسطين، ضمن ما يعرف بـ "صفقة القرن" تصبح واضحة المعالم، خصوصًا إذا ما أضفنا إليها قيام إسرائيل بتكثيف بناء المستوطنات، داخل الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية وخارجها، وكذلك في منطقة القدس، بما في ذلك المنطقة (أ)، التي تربط القدس بمستوطنة معاليه أدوميم؛ وهو ما من شأنه أن ينهي أي تواصل جغرافي فلسطيني في الضفة الغربية. ولا شك في أن محاولات إسرائيل الحثيثة طرد سكان خان الأحمر، شرقي مدينة القدس، تعزز هذا السيناريو. وهو يؤكد عمليًا ان ترامب لا يلتزم صيغة حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو يختزل "صفقة القرن" في مفاوضات على حدود وهمية تقع ضمن الضفة الغربية، وعلى إدارة لشؤون سكانها، من دون سيادة. وواقع الأمر أن ترامب يسعى عمليًا لمحاصرة الفلسطينيين عبر قطع شريان الحياة الذي تمثله الأونروا لملايين اللاجئين الفلسطينيين؛ وذلك لإجبارهم على "قبول الصفقة الكبرى" التي يعتزم تقديمها لهم، وقد يكون يسعى أيضًا لممارسة ضغط على الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات، وفق الشروط الأميركية - الإسرائيلية، وهو ما لم تتردد هيلي بالتلميح إليه.

كُشف النقاب عن وثيقة وضعتها وزارة خارجية العدو، تناولت الوثيقة العلاقة مع الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن من خلال دول عربية "براغماتية".

وقالت الوثيقة إن الهدف المركزي للعمل مقابل الولايات المتحدة، العام المقبل، هو "الاستعداد لاستكمال جهود الإدارة الأميركية من أجل استئناف العملية السياسية (مع الفلسطينيين) من خلال إشراك دول براغماتية في الشرق الأوسط وشركاء في المجتمع الدولي".

وأن وزارة الخارجية ستسعى العام المقبل إلى "الاستفادة من الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل مقابل دول أخرى" كي تحذو حذو الولايات المتحدة وتنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس.

ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية قولها إن في أعقاب فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة، العام الماضي، وخطواته في الشرق الأوسط، فإنه يسود تخوف في إسرائيل من "رد فعل مضاد" من جانب الحزب الديمقراطي بهذا الخصوص.

وكشف نبيل شعث، مستشار الرئيس عباس للشؤون الخارجية، تفاصيل الإطار العام لخطاب الرئيس في الجمعية العام للأمم المتحدة نهاية الشهر الجاري؛ وقال: إن الإطار الرئيسي لخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، يتمثل في مواجهة المشروع الإسرائيلي المتمثل بالاستيطان، وطرد الناس من بيوتهم، وأزمة الخان الأحمر، وتحويل الأبرتهيد الإسرائيلي لقانون القومية الذي ينفي حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم.

و سيتناول في خطابه ما أقدم عليه نظيره الأميركي دونالد ترامب من قرارات بحق اللاجئين الفلسطينيين، والقدس، وقراره بالتوقف عن استخدام كلمة أراضي محتلة عن الضفة وغزة، ودعمه الكامل للاستيطان.

وسيؤكد الرئيس رفضه لأي دور أحادي من الولايات المتحدة في عملية السلام، وأي تحرك لا يستند إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الموقعة، وأن أي إطار تفاوضي، يجب أن يكون ضمن إطار متعدد الأطراف، وليس أمريكياً كما كان الأمر بالماضي، خاصة بعد قرارات ترامب الأخيرة المخالفة لقرارات الأمم المتحدة، والتزامات واشنطن تجاه القضية الفلسطينية".

وسيطالب الأمم المتحدة بالالتزام بالقرارات التي تصدرها، خاصة قرار الحماية ومقاطعة إسرائيل لما تقوم به من إجراءات مخالفة للقانون الدولي، كما سيتحدث بشكل واضح عن اللاجئين والمسؤولية الأممية بملف اللاجئين".

وسيزع الرئيس الأمم المتحدة أمام خيارين، فيما يتعلق بأزمة (أونروا)؛ فإما أن تضغط على الولايات المتحدة لتدفع الاستحقاقات الواجبة عليها أو أن تقوم المنظمة الأممية بمسؤولية توفير الأموال لـ (أونروا) من مصادر أخرى فذلك مسؤولية الأمم المتحدة".

في ما قال وزير الخارجية والمغتربين الدكتور رياض المالكي، ان الرئيس عباس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر المقبل، سيعلن بشكل قاطع رفض القيادة المخطط الأمريكي الإسرائيلي لتصفية القضية، عبر ما تسمى صفقة القرن.

و سيؤكد على ان البديل للمخطط الامريكى الاسرائيلى هو خطة السلام التي طرحها في شباط الماضي أمام مجلس الأمن؛ و ان القيادة سيكون لديها خطوات عملية لحشد الدعم والتأييد للخطاب الهام للرئيس امام الجمعية العامة للامم المتحدة، وبعدها ستعمل على تقييم الموقف من أجل رؤية كيفية تنفيذها على أرض الواقع.

وأكد ان القيادة ستواجه الادارة الامريكية ومخططاتها لتصفية القضية عبر مسارين متواجهين المسار السياسي الدبلوماسي عبر الأمم المتحدة والآخر المسار القانوني التي تضع القيادة فيه الثقة الأكبر بما يملك من قوة تنفيذية مهمة جدا ولا تستطيع به واشنطن استخدام الفيتو، مشيرا الى ان القيادة ناقشت كل هذه القضايا وانها تعمل ضمن خلية أزمة مستمرة منذ اليوم الأول لإعلان الرئيس الامريكى القدس عاصمة لإسرائيل وحتى اللحظة.

وأضاف ان التحرك الفلسطينى سيقدم بدائل لما تقوم به الادارة الأمريكية، التي تنطلق من مبدأ القوة وفرض (سياسية البلطجة) التي يقودها الرئيس الأمريكى.

وأشار الى ان فلسطين ليست وحدها المتأثرة من هذه السياسة الأمريكية، داعيا كل الدول المتأثرة والمتضررة من هذه السياسية ان تتحد بموقفها لتكون قادرة على مواجهة هذه السياسية، قائلاً: "يجب البحث عنهم ليكونوا معنا ونكون معهم ونستفيد من قوتهم لمواجهة هذه السياسية والوقوف ضدها".

واعاد تصريح الرئيس عباس بشأن الموافقة على الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، شرط أن تكون (إسرائيل) جزءا من هذه الكونفدرالية "الثلاثية"، الجدل حول الموضوع مجددا؛ التعقيبات الإسرائيلية على التصريح ما زالت تتفاعل؛ ويعتقد الإسرائيليون الرافضون لحل الدولتين أن خيار الكونفدرالية الفلسطينية مع الأردن، قد يكون خيارا مناسباً لإسرائيل، لأن الكونفدرالية:

١- تعفي العدو من المسؤولية عن إدارة شؤون ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية، في ظل تراجع إمكانيات السلطة الفلسطينية، وتسليم هذا الملف للأردن،

٢- تعني أن حل الدولتين لم يعد قائماً، وليس مجدياً، مما يعزز وجهة نظر اليمين الإسرائيلي، الذي يرى أن هذا الحل مات، وربما يتوافق ذلك مع توجهات الإدارة الأمريكية الحالية التي قلما تتحدث عن خيار الدولتين، وتميل باتجاه الحكم الذاتي الموسع.

٣- يعزز الحديث عن الوصاية المصرية على قطاع غزة، مع الأحاديث الخجولة من مختلف الأطراف حولها، ولعل نقل المسؤولية الإدارية والأمنية المصرية عن غزة يصبح أمراً واقعاً، ٤- تستدعي إخراج خيارات قديمة لليمين الإسرائيلي، وعلى رأسها الوطن البديل، الذي يثير الكثير من الحساسيات الأردنية، الرسمية والشعبية، .

٥- تحفظ الأمن والاستقرار الميداني في الضفة الغربية في ظل وجود أمن أردني يحكم قبضته على الأوضاع الأمنية، هذه العوامل تشير بما لا يدع مجالاً للشك أن خيار الكونفدرالية الفلسطينية الأردنية يحقق لإسرائيل أهدافاً بالجملة، أكثر مما يحقق للأردنيين والفلسطينيين،

فيما ألمحت صحيفة معاريف إلى حدثين من شأنهما تغيير الوضع الإيجابي لإسرائيل، وذلك عشية السنة "العبرية الجديدة"؛ وقالت إن الأمرين اللذين قد يغيرا المشهد، هما موت الرئيس عباس، وخسارة دونالد ترامب في الانتخابات المقبلة.

وخسارة ترامب في الانتخابات للكونغرس ومجلس الشيوخ في تشرين الثاني القادم، ستؤدي إلى "كبح" سياساته الخارجية؛ بينما وفاة عباس ستعجز حرباً على خلافته.

هذا كله فيما الإدارة الأمريكية ماضية في تحقيق صفقة القرن تدريجياً عبر إسقاط قضايا التفاوض النهائي قضية تلو أخرى؛ في اندماج لامثيل له بين الموقف الأمريكي والإسرائيلي.

المصالحة والهدنة

ذكرت مصادر في حركة "حماس" أن الحركة تلقت دعوة جديدة من جانب الاستخبارات العامة المصرية لزيارة القاهرة، في الأسبوع الثالث من شهر أيلول الحالي، وذلك بعد أيام من الغموض بشأن مشاورات المصالحة الداخلية مع حركة فتح، والتهديئة مع الاحتلال؛ وشهدت المصالحة تعثراً أخيراً بعد موقف الرئيس عباس، ورد حركة فتح على الورقة المصرية، والذي حمل تعنتاً في التعاطي مع الجهود المبذولة لتخفيف الأوضاع الإنسانية بالقطاع.

في المقابل، كشفت مصادر في حركة "فتح"، أن "مسار المفاوضات التي ستبدأ مجدداً برعاية مصرية أيضاً، يحمل تطورات جديدة، خصوصاً بعد الموقف الذي نقله عباس لوفد الاستخبارات المصرية الذي زار رام الله أخيراً"، وأن "عباس أخبر الوفد المصري بأن السلطة لن تتحمل أي نفقات خاصة بالقطاع إذا تم إبرام اتفاق التهدئة بين فصائل غزة والاحتلال، وذلك بعد تسريبات مصرية وفصائلية بإتمام التهدئة بدون فتح حال عدم انصياها للتصور المطروح".

ولفتت إلى أن "عباس أبلغ المصريين بأنه طالما أن الراعي يرغب في إتمام اتفاق التهدئة مع إسرائيل ولو بدون السلطة، فليتحمل هذا الراعي نفقات القطاع من ميزانيته الخاصة"، في إشارة لمصر التي تقوم بجهود الوساطة لإتمام الاتفاق.

ومن المقرر أن يزور وفد من حركة فتح القاهرة مجدداً، قبل نهاية الشهر الحالي، بعد تلقي دعوة من جانب جهاز الاستخبارات العامة، لمواصلة التشاور بشأن الأمور العالقة، وذلك بعد زيارة قام بها وفد من جهاز الاستخبارات بقيادة وكيل الجهاز عمرو حنفي، إلى رام الله، التقى خلالها عباس، وتم الاتفاق على عرض مخرجات اللقاء على رئيس الجهاز عباس كامل والقيادة المصرية فور انتهاء الرئيس المصري من جولة خارجية في أوزبكستان والصين والبحرين.

و قالت مصادر بحركة حماس إن "الحركة لن تعود مجدداً للمربع صفر، سواء بناء على رغبة فتح أو وفقاً لتقديرات سلطات الاحتلال"، كاشفة أن مؤسسات الحركة الشورية ناقشت خطة جديدة للتصعيد الشعبي مجدداً؛ وأن "مسيرات العودة لم تتوقف، ولكن كان هناك تغيير نوعي في استراتيجيتها، بما يتناسب مع مرحلة التفاوض التي كانت تقودها مصر قبل توقفها؛ وأشارت إلى أن "هذا التغيير كان خاضعاً لمرحلة بعينها، وربما يشهد تطوراً خلال الأيام المقبلة، فغزة لن تقف مجدداً مكتوفة الأيدي أمام الحصار الجائر، سواء من السلطة أو الاحتلال".

وحماس والفصائل لا يريدون حرباً أو تصعيداً جديداً، ولكن إذا فُرضت علينا الحرب، سيرى جيش الاحتلال ما سيجعله نادماً على أي قرار متعلق بالتصعيد"، ورجّحت المصادر "حصول مسيرات حاشدة ضمن فعاليات مسيرات العودة"، وذلك قبل انطلاق جولة جديدة من المفاوضات.

من جهة أخرى وفي الوقت الذي تضغط فيه حركة حماس على الأطراف المختلفة من أجل تسريع التوصل لاتفاق التهدئة، قالت مصادر فلسطينية مطلعة إن إسرائيل هي الجهة التي تقف خلف تعثر جهود التهدئة وعرقلتها؛ و حكومة العدو ترفض أي تقدم في ملف التهدئة دون إنهاء قضية الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس، مشيرةً إلى أن هذه القضية هي الأولوية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية في الوقت الحالي؛ وانها عادت وطرحت قضية وقف بناء حماس للأنفاق، والعمل على ضمان وقف عمليات التهريب أي أسلحة خطيرة إلى غزة.

في حين أشارت المصادر، إلى أن مصر تضغط على إسرائيل من أجل عدم ربط قضية الجنود الاسرى لدى حماس بقضية تثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن غزة منعا لانفجار الأوضاع في القطاع نتيجة الظروف الإنسانية.

وقالت المصادر، إن إسرائيل جندت وسائل إعلامها لإظهار أن السلطة الفلسطينية هي الجهة الوحيدة التي تقف خلف تعثر جهود التهدئة، بسبب شروطها للانضمام إليها، وذلك لتعميق الخلافات الفلسطينية الداخلية حول هذه القضية وغيرها من القضايا، واستغلال ذلك لابقاء حالة الهدوء على الحدود مع غزة التي شهدت استقرارا في الأسابيع الأخيرة.

وافيد ان نيكولاي ملادينوف، المبعوث الأممي لعملية السلام للشرق الأوسط، الذي لم يزر قطاع غزة منذ أكثر من شهر على غير العادة كما جرى في الفترات الماضية، "متشائم من الوضع الذي وصلت إليه جهود التهدئة".

وانه يشعر بالتشاؤم والقلق بسبب تراجع إسرائيل عن بعض الموافقات التي أبدتها في بداية المحادثات، وكذلك من موقف السلطة الفلسطينية الراض للتهدئة بدون إتمام المصالحة وعودة الحكومة التابعة لها إلى غزة؛ وأنه يشعر بحالة من الاستياء بسبب الهجوم الذي يتعرض له من قبل بعض الأطراف، خاصة في السلطة الفلسطينية، بسبب جهوده، مشيرة إلى أنه يحاول تحسين العلاقات مع القيادة الفلسطينية لكنه لم ينجح حتى الآن.

ويشار إلى أن الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار أعلنت، البدء في إقامة مخيم عودة جديد قرب شاطئ "زيكيم"، شمال قطاع غزة، موضحة أنه "مخصص لاحتشاد المواطنين فيه يوم الاثنين من كل أسبوع"؛ وهي الخطوة التي وصفها موقع **واللا العبري** "بالحساسية جدا"؛ وزعم الموقع: "من المفترض أن يسير المتظاهرون في غزة قرب الحدود أو ربما يحاولون التسلل إلى البحر وتحدي قوات البحرية الإسرائيلية، هذه نقطة حساسة جدا لقوات الاحتلال خاصة بسبب قربها من البحر والمواقع الأمنية هناك".

وأضاف الموقع أن "حماس لم تقل بعد الكلمة الأخيرة، وستحاول كنظام يسيطر على قطاع غزة العمل على مزيد من الخطوات قبل أن تدخل إلى "الحرب"؛ وأشار إلى أن قيادة حماس تعرف

كيف تفعل المظاهرات بشكل جيد وكيفية استخدامها كأسلوب ضغط على دولة الاحتلال، مضيفاً أن "لا شيء يحدث في المنطقة الحدودية دون موافقة حماس".
وان كل شيء منسق ومنظم من قبل حماس، سواء من ناحية الدعاية أو الخدمات اللوجستية، أو مجموعات رشق قنابل المولوتوف، ومجموعات أخرى لإطلاق البالونات الحارقة وغيرها".
من ناحية أخرى قال نبيل شعث مستشار الرئيس عباس: إن التهدئة التي يجري الحديث عنها سياسية، وستؤدي إلى موقف سياسي لا يجوز إطلاقاً أن يتفاوض أحد مع الاحتلال إلا عبر حكومة فلسطينية واحدة، مصدرها منظمة التحرير الفلسطينية.
وأضاف: "هل من المعقول أن نقبل بأن تفاوض بلدية قلقيلية لتقليص الحصار المفروض عليها، وهي التي تعاني حصاراً أكثر من قطاع غزة"، مضيفاً: "لابد من المصالحة، ومن ثم التفاوض مع الاحتلال".

وسنذهب مجدداً للقاهرة، ومصر تتبنى الموقف الرسمي الفلسطيني، الذي يؤكد على أن المصالحة أولاً، والقاهرة سمعت من الرئيس كلاماً إيجابياً جداً بالملف والمطلوب من حماس اتخاذ خطوة جريئة وواضحة، والمصالحة بيد السلطة الوطنية وحماس، ومصر تساعدنا فقط لإنهاء الانقسام.

وذكرت قناة "كان" العبرية ان إسرائيل وافقت على سلسلة من التسهيلات للتخفيف من الازمة الإنسانية التي يعانيها السكان في قطاع غزة؛ ومن بين هذه التسهيلات زيادة كميات الوقود التي يتم ضخها الى القطاع لغرض انتاج الكهرباء وإدخال معدات طبية بتمويل جهات دولية؛ وانه تم الاتفاق على هذه الخطوات خلال اجتماع عقد في بروكسل تمهيدا لعقد مؤتمر الدول المانحة للقطاع في نيو يورك نهاية شهر ايلول الحالي.

وقد طرح منسق اعمال حكومة الاحتلال في المناطق المحتلة كميل أبو ركن خلال الاجتماع سلسلة من المبادرات لتحسين الأوضاع في القطاع مؤكدا ان إسرائيل ليست سبب المشاكل في قطاع غزة بل انها قد تكون جزءا من الحل زاعما ان حركة حماس تحتجز مليوني مواطن فلسطيني اسرى في حالة من الفقر المدقع.

ودعا منسق اعمال الحكومة ممثلي الدول المانحة الى ممارسة الضغوط على حماس لتعيد الى إسرائيل المواطنين اللذين تاسرهما ورفات الجنديين الإسرائيليين المفقودين حسب زعمه. واتهم المنسق الخاص لعملية التسوية في الشرق الأوسط نيكولاي ميلادينوف، أطرافاً لم يسمها- بعرقلة جهود التهدئة في قطاع غزة؛ حيث قال إن "هناك من يحاول عرقلة جهود التهدئة التي نقوم بها والسعي لإشعال الأوضاع بين حماس وإسرائيل إلى درجة المواجهة العسكرية؛ واستدرك: "لكن لا يجب أن نسمح لذلك بأن يحصل"، مشدداً على ضرورة استمرار العمل من أجل ضمان الاستقرار في غزة؛ وأشار إلى أن "جهوداً غير مسبوقه بذلت خلال الشهرين الماضيين لمنع الحرب في غزة، وكنا على شفا الحرب عدة مرات". وأوضح أنه "بدلاً من انتظار ما يبدو أنه مواجهة محتومة قررنا أن نحاول في هذه المرة منعها وليس فقط التعامل مع عواقبها".

ذكرت مصادر عبرية ان الرئيس عباس يرفض لقاء مبعوث الامم المتحدة للسلام في الشرق الاوسط نيكولاي ميلادينوف بصفة شخصية أو رسمية؛ وأكدت ان السلطة توجهت بطلب للامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش باستبدال ميلادينوف لانها غير مستعدة للتعاون معه وذلك بسبب قيامه بجهود التهدئة بين اسرائيل وحماس بعيدا عن السلطة موضحة ان ميلادينوف يعمل ضمن اجنذة صفقة القرن .

وكانت القناة العاشرة قد ذكرت نقلا عن تقارير مصرية، أن مصر أبلغت السلطة الفلسطينية، بوقف مباحثات التهدئة بين حماس وإسرائيل التي كانت تجري بالقاهرة، بعد اجتماع أبو مازن مع الوفد الأمني المصري، في رام الله نهاية الأسبوع الماضي.

و أن الرئيس عباس أبلغ الوفد الأمني المصري، أن القاهرة لا تقوم بالضغط على حماس، وموقفها تجاه حماس ليست صارمة؛ وأن جهود التهدئة التي تقوم بها مصر، تقوي من حركة حماس، وتزيد في شريعتها، وتناقض جهود المصالحة.

وكشفت عن تخوف مصري من إنشاء ممر مائي لقطاع غزة مع قبرص، وذلك في إطار مباحثات التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل برعاية القاهرة؛ خشية أن يؤدي إنشاء ممر مائي مع

قبرص أن يفقدوا ورقة امتيازهم (حدود غزة معهم حصرياً)، ما يفتح المجال أمام «حماس» للتوجه إلى وسطاء كقطر وتركيا أو دول أخرى، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف الموقف السياسي الذي تحاول القاهرة كسبه في القضية الفلسطينية".

ورفضت مصر إقامة ممر بحري بين غزة وقبرص، إذ عرضوا مشروع ممر بحري بديل عن الطرح الأوروبي يصل غزة بميناء بورسعيد، أو الاكتفاء بتوسيع معبر رفح البري، لكن الحركة رفضت الاقتراح المصري خوفاً من تعثر لاحق للعلاقات مع القاهرة أو إلغاء التهدة مستقبلاً.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه النقطة هي التي أدت لتعثر مفاوضات التهدة؛ وأضافت أن القاهرة جمدت المحادثات في ملف التهدة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، تاركة الباب موارباً في شأن المصالحة الداخلية الفلسطينية.

وأن هذا القرار أبلغ للرئيس عباس، فيما لم تبلغ به حركة «حماس» رسمياً، وتوقفت المفاوضات غير المباشرة في شأن التهدة وفق التبرير المصري بسبب غياب السلطة الفلسطينية عنها، وذلك بعد إبلاغ الأخيرة جهاز «الاستخبارات العامة» المصري بأنها «لن تشارك في محادثات التهدة قطعاً، ما لم يسبق ذلك إتمام ملف المصالحة وقبول حماس تطبيق اتفاق ٢٠١٧ القاضي بتمكين حكومة التوافق كلياً في غزة».

وانتهى الاجتماع الذي عقده المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، لبحث مقترح التهدة في قطاع غزة وفقاً للتصور الذي طرحه مبعوث الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، دون التوصل إلى قرار نهائي وتصور واضح يعكس الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص.

وعكست المداولات موقف نتياهو، وقادة الأجهزة الأمنية، من احتمال التوصل إلى تهدة طويلة الأمد في قطاع غزة، بأنه "لا توجد فرصة للتوصل إلى اتفاق دائم مع حركة 'حماس' على اعتبارها حركة دينية لن تتخلى عن تعزيز قوتها العسكرية".

وخلص الاجتماع إلى وجود فجوات كبيرة بين ما تطلبه حركة حماس وما ينوي الاحتلال تقديمه في سبيل إتمام صفقة تبادل للأسرى. إذ قال المسؤولون الإسرائيليون خلال الاجتماع إن إسرائيل

ليست على استعداد للإفراج عن قيادات في الحركة الأسيرة لإتمام صفقة تبادل، في حين أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، الذي تم الإفراج عنه شخصياً في اتفاق لتبادل الأسرى (صفقة شاليط)، لن يوافق على أقل من ذلك.

وأكد المصدر أن الرؤية التي تبلورت لدى القيادات العسكرية الإسرائيلية، لا تتجاوز اتفاقاً للتهدئة مقابل "تخفيف" المعاناة الإنسانية عن أهالي القطاع بواسطة تسهيل إدخال المساعدات. وافيد ان الأجواء في إسرائيل ترفض التسوية مع غزة؛ حيث هناك خلافات بين قادة الحكومة الإسرائيلية حول التسوية، وعموماً إسرائيل لا تطرح مقترحات للتسوية وإنما تضع شروطاً، يصعب توقع موافقة حماس عليها؛ كما أن الخلافات الفلسطينية الداخلية لا تساهم بوضع نهاية للأزمة الإنسانية في القطاع

ووفقاً لتصور القيادة العسكرية لتهدئة محتملة، فإنه سيعترب عليها وقف فصائل المقاومة في قطاع غزة لجميع الأعمال القتالية العسكرية ضد الاحتلال، مقابل فتح المعابر وتسهيلات مدنية لأهالي القطاع (لم تحدد). ما يتقاطع في أكثر من نقطة مع مقترح التهدئة طويلة الأمد التي اقترحها ملادينوف برعاية مصرية ودعم قطري.

إلا أن هذا يعني، وفقاً لرؤية المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل، أنه لا يوجد حل دائم وتهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة، بل هي مجرد "تسوية مفروضة" مرهونة بهذه اللحظة الزمنية، في ظل الضغوطات التي تتعرض لها حكومة نتنياهو للحد من الأضرار الناتجة عن إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة تجاه المستوطنات الإسرائيلية المحيطة.

ولم يتطرق البيان الختامي الذي صدر عن "الكابينيت" في أعقاب الاجتماع، إلى الاقتراح الأممي الإقليمي المصري لهدنة في غزة، حيث تطرق البيان بشكل حصري للاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة حماس، وجاء فيه "رئيس الأركان عرض أمام المجلس الوزاري المصغر صورة الوضع في غزة بشكل تفصيلي، وأكد أن الجيش مستعد لجميع السيناريوهات".

هذا وعبر وزراء في حكومة العدو، أعضاء في "الكابينيت" عن استيائهم من أهالي الجنود الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس و"سلوكهم غيرالمحتمل"، إذ اعتبروا أن تصريحاتهم تشكل

ضغطاً كبيراً على القيادة السياسية وقيادات الأجهزة الأمنية في إسرائيل، ما من شأنه أن يدفع إسرائيل إلى الشروع في عدوان على القطاع تستهدف من خلاله البنية التحتية للجناح العسكري لحركة حماس، دون طائلة.

وتطالب إسرائيل بمعرفة مصير الجنديين قبل بدء المفاوضات، لكن حركة حماس تصر على عدم تقديم أي معلومة عنهما قبل إطلاق نحو ٥٤ أسيراً أطلقتهم إسرائيل خلال صفقة شاليط، وأعدت اعتقالهم خلال السنوات الأربع الماضية.

في المقابل، أوردت تقارير صحافية نقلا عن مصادر في حركة "حماس"، أنها تناقش احتمال إبرام تهدئة طويلة الأمد تتضمن تفعيل التهدئة ووقف الأشكال العسكرية كافة، بما فيها إطلاق البالونات الحارقة، مقابل حزمة اقتصادية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لدعم الأنشطة الاقتصادية في القطاع وإنشاء عدد من المصانع، وفتح المعابر التجارية، كما يتضمن التصور الذي يشكل محور مباحثات الحركة "فتح المجال لأعداد محددة مسبقاً من سكان قطاع غزة للعمل داخل أراضي الـ٤٨".

وأوضحت المصادر أن الصيغة التي تبحثها وفد حماس الخارجي الذي وصل إلى غزة، مع القيادة السياسية للحركة في القطاع مبنية على طرح المبعوث الأممي، نيكولاي ملادينوف، ويحظى برعاية الجانب المصري، الذي سوف يشرف على تنفيذ بنود الاتفاق، ودعم قطري. وتبين وثيقة أعدتها وزارة خارجية العدو توجهات العدو تجاه قطاع غزة بأنه ينبغي التركيز على تحقيق تهدئة طويلة الأمد في قطاع غزة، ومنع تفجير الأوضاع؛ وتقديم بعض التسهيلات فيه.

قرارات إدارة ترامب ضد الفلسطينيين

ادارة ترامب وفي انحياز غير مألوف من قبل الادارات الامريكية السابقة وبشكل وقح لحد الآن لازالت توالي إصدار قرارات ضد الفلسطينيين؛ فمنذ عامان على تولي الرئيس دونالد ترامب، مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن إدارته اتخذت سبعة قرارات، خطيرة،

ومصيرية، تضرب عمق القضية الفلسطينية، وبالأخص كل ما يتعلق بملفي القدس واللاجئين، في انحياز واضح للاحتلال الإسرائيلي ومحاولة سافرة لتصفية القضية الإنسانية العادلة التي تشكل محور السياسات في الشرق الأوسط.

وتسببت تلك الإجراءات، بتدمير ما يسمى بـ"عملية السلام" في الشرق الأوسط، في محاولة لإتمام صفقة القرن الأميركية التي تعتبر ترجمة للمطالب الإسرائيلية وحماية لمصالحها. وتأتي هذه القرارات المتتالية، إثر رفض الفلسطينيين، لخطة السلام الأميركية، التي لم يعلن عنها بشكل رسمي حتى الآن، والمعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، لكن تسريبات متواترة أكدت أنها تتضمن انتقاصاً خطيراً للحقوق الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بمدينة القدس، وملفي اللاجئين، والاستيطان.

وبحسب العديد من المصادر، فإن الخطة تقوم على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية، مع الاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي فيها، بينما تسعى الخطة لإنهاء حق العودة للفلسطينيين، وشطب قضية اللاجئين. كما تدعو الخطة أيضاً إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل فقط، ومنح الفلسطينيين عاصمة في ضاحية "أبو ديس"، القريبة من المدينة المحتلة.

وابرز القرارات التي اتخذتها إدارة ترامب ضد القضية الفلسطينية:-

١- الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

ففي ٦ -١٢-٢٠١٧، أعلن الرئيس ترامب رسمياً اعتراف إدارته بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس،

٢- نقل السفارة للقدس:

بعد نحو ٥ شهور من قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، نقلت سفارتها فعلياً من تل أبيب إلى المدينة في ١٤ من أيار الماضي؛ وقال ترامب في خطابٍ لاحق إن نقل السفارة إلى القدس "يُزيح ملف القدس من أي مفاوضات (فلسطينية-إسرائيلية)".

ومنذ إقرار الكونغرس الأميركي عام ١٩٩٥ قانونا بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، دأب الرؤساء الأميركيون على تأجيل المصادقة على هذه الخطوة لمدة ستة أشهر، وهو التقليد الذي أنهاه ترامب.

٣- تقليص المساعدات لـ"أونروا":

في ١٦ ١-٢٠١٨، بدأت واشنطن في تقليص مساعداتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، حيث جمّدت نحو ٣٠٠ مليون دولار من أصل مساعدتها لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والبالغة حوالي ٣٦٥ مليون دولار.

٤- قطع كامل المساعدات عن "أونروا":

بعد أشهر من قرار تقليص المساعدات، قررت الإدارة الأميركية في ٣-٨-٢٠١٨، قطع كافة مساعداتها المالية لوكالة "أونروا".

واعتبر الفلسطينيون ذلك القرار "تصعيداً أميركياً خطيراً ضد الفلسطينيين يهدف لشطب حق العودة، وإغلاق قضية اللاجئين".

٥- ضرب ملف اللاجئين: ٤٠ ألف لاجئ فلسطيني فقط!

كشفت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، في ٤-٨-٢٠١٨، أن إدارة ترامب وأعضاء في الكونغرس، يعملون على إنهاء وضعية "لاجئ" لملايين الفلسطينيين؛ بهدف "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين".

وذلك عبر مشروع قانون، على الأقل يتم طرحهما في الكونغرس حالياً من أجل دفع هذه المسألة؛ ومشروع القانون الجديد يعتبر عدد اللاجئين الفلسطينيين ٤٠ ألفاً فقط من أصل ٥,٩ مليون لاجئ مسجلين في وكالة "أونروا".

ويهدف العضو في مجلس النواب "داغ لمبورن" عن الحزب الجمهوري، إلى تخفيض الدعم الأميركي لوكالة "أونروا"، عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني بمن تشردوا خلال النكبة فقط واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة.

ويقول عضو الكونغرس إن خلفية القانون الجديد مرتبطة بالاختلاف في تعريف الأمم المتحدة بين اللاجئين الفلسطينيين، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير "أونروا".

ويكمن الفرق، بحسب مزاعم عضو الكونغرس لمبورن، في أن تعريف اللاجئين من غير الفلسطينيين ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيين صفة اللجوء.
٦- قطع كامل المساعدات للسلطة الفلسطينية:

في ٢ - ٨ - ٢٠١٨، قررت الإدارة الأميركية وقف كل المساعدات المقدمة للفلسطينيين؛ ويشمل ذلك القرار "المساعدات المباشرة للخرينة وغير المباشرة، التي تأتي لصالح مشاريع بنية تحتية ومشاريع تنمية".

وأصدر البيت الأبيض بياناً، جاء فيه أن واشنطن أعادت توجيه أكثر من ٢٠٠ مليون دولار كانت مخصصة لمساعدات اقتصادية للضفة الغربية وغزة، إلى مشاريع في أماكن أخرى حول العالم.

وحتى عام ٢٠١٢، كان متوسط الدعم الأميركي للموازنة للفلسطينيين بين ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون دولار، والعام الماضي ٢٠١٧، بلغ الدعم الأميركي للموازنة الفلسطينية ٧٥ مليون دولار، و٨٠ مليون دولار في ٢٠١٦ وقرابة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠١٥.

ويبلغ متوسط الدعم السنوي الأميركي لفلسطين خلال السنوات العشر الماضية منذ ٢٠٠٨، نحو ٦٠٠ مليون دولار ووصل في بعض الأعوام إلى ٨٠٠ مليون دولار، موزعة على الخزينة والأونروا ومؤسسات أهلية محلية.

٧- وقف دعم مستشفيات القدس:

أعلنت الخارجية الأميركية في ٧ أيلول الجاري عن حجبها ٢٥ مليون دولار، كان من المقرر أن تقدمها كمساعدة للمستشفيات الفلسطينية في القدس، وعددها ٦ مستشفيات.

وتُقدم المستشفيات العاملة في القدس الشرقية، خدمات طبية للفلسطينيين من سكان الضفة الغربية (بما فيها القدس المحتلة) وقطاع غزة؛ وبعض الخدمات الطبية المتوفرة في مستشفيات القدس، غير متوفرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل علاج الأورام والعيون.

قال مدير مستشفى المقاصد الخيرية، بسام أبو لبدة، إنه منذ ثلاث سنوات قدمت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما منحة بقيمة ٢٥ مليون دولار عن طريق وكالة المساعدات الأمريكية USAID للحكومة الفلسطينية.

وأوضح أن هذه المنحة كانت مشروطة بأن تُدفع لتسديد فاتورة مستشفيات القدس المستحقة على وزارة الصحة الفلسطينية، بدل علاج المرضى المحولين من الضفة وقطاع غزة والقدس، حيث تقوم وزارة الصحة بتسديد ٦٠% من فاتورتها الشهرية، ويتبقى ٤٠%.

ومنذ عام ٢٠١٥ كانت تدفع هذه المنحة ٢٥ مليون دولار بداية العام، ما يخفف من نسبة الديون المتراكمة على وزارة الصحة، ويساعد مستشفيات القدس في الوفاء بالتزاماتها المالية للموردين، والمحافظة على مستوى الخدمة، حيث توزع المنحة على مستشفيات القدس حسب حجم فاتورة كل مستشفى، إضافة إلى أن هناك منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي تساعد في التخفيف من حدة الأزمة المالية التي تعيشها مستشفيات القدس.

ومنذ تولي الرئيس ترامب الرئاسة في البيت الأبيض لم تسلم المنحة، وكانت آخر مرة تم دفعها في بداية عام ٢٠١٧؛ أي منذ عهد أوباما، وسوف يؤثر على قدرة المستشفيات المستفيدة من هذه المنحة (مستشفى المقاصد الخيرية، مستشفى المطلع، المستشفى الفرنسي، مستشفى العيون، مستشفى الهلال الأحمر)،

٨- إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن:

وجاء في مشروع القرار أن "الولايات المتحدة ستقف دائما مع صديقتها وحليفها إسرائيل"، وأن "المكتب (بعثة منظمة التحرير) لن يبقى مفتوحا طالما يواصل الفلسطينيون رفض البدء بمفاوضات مباشرة مع إسرائيل".

على إثر قرار اغلاق ممثلية منظمة التحرير في واشنطن؛ أعلن أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاوي؛ أنه سيعاد النظر في كل ما تبقى من علاقات مع الإدارة الأمريكية، وأن كل الالتزامات التي كانت مع الإدارات الأمريكية السابقة، تعتبر لاغية.

وقال احمد التميمي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني في المنظمة ان هذا القرار هو نفاق امريكي وانحياز صارخ لحكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة؛ واعتبر ان هذا القرار يأتي استمرارا لسياسات إدارة ترامب المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه والتي بدأت بإعلان هذه الإدارة عن نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال مروراً بقرار وقف تمويل وكالة الغوث الاونروا ومؤخراً وقف تمويل المستشفيات الفلسطينية في القدس.

وأكد أن هذه القرار لن يثني القيادة الفلسطينية عن مساعيها في التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة اسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني وسياساتها المستمرة والدائمة بانتهاك القانون الدولي الانساني والقرارات الدولية واستهتارها بالموقف الدولي المساند للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية؛ وأكد بأن كل اجراءات ادارة ترامب لن تثني القيادة الامريكية عن الاستمرار في تنفيذ قرارها الاستراتيجي باسقاط صفقة القرن التصفوية.

وكانت الخارجية الأمريكية قد قالت أن واشنطن سمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بنشاطات بهدف التوصل إلى سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن "منظمة التحرير لم تقم بخطوات للدفع ببدء مفاوضات مباشرة وذات أهمية مع إسرائيل".

وان قيادة منظمة التحرير شجبت خطة السلام الأمريكية (صفقة القرن) التي لم تطلع عليها، ورفضت التعاون مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بجهود السلام، وما إلى ذلك".

وتابع البيان أن "القرار يتماشى مع الإدارة الأمريكية ومخاوف الكونغرس من المحاولة الفلسطينية لتعجيل التحقيق مع إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية".

من جهة اخرى شنت الولايات المتحدة، هجوما غير مسبوق على المحكمة الجنائية الدولية، وهددت قضاتها ومدعيها العامين بفرض عقوبات عليهم في حال لاحقوا أميركيين او إسرائيليين

أو حلفاء آخرين للولايات المتحدة؛ ووصف مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض، جون بولتون، هذه المحكمة المكلفة خاصة بمحاكمة المسؤولين عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بأنها "غير فعالة وعديمة المسؤولية، وحتى خطيرة".

وتابع بولتون "سنمنع هؤلاء القضاة والمدعين العامين من دخول الولايات المتحدة. سنستهدف أملاكهم بعقوبات في إطار النظام المالي الأميركي، وسنطلق ملاحقات بحقهم عبر نظامنا القضائي".

وزعم أن المحكمة "متحيزة تهاجم الحقوق الدستورية للشعب الأميركي وتعتدي على السيادة الأميركية"؛ وأن "الهدف الضمني لأهم المتحمسين للمحكمة الجنائية الدولية هو الحد من قدرة الولايات المتحدة على التحرك عبر استهداف قادتها السياسيين".

وينسجم موقف بولتون مع الشعار الذي طرحه الرئيس دونالد ترامب "أميركا أولاً"، والذي ترجم بخروج الولايات المتحدة من العديد من المنظمات الدولية والانسحاب من اتفاقات دولية. وردت المحكمة الجنائية الدولية من مقرها في لاهاي على هذا الهجوم بالقول إنها "تتحرك تحديداً في الإطار الشرعي الذي حددته اتفاقية روما"، مؤكدة أنها "تبقى متمسكة باستقلاليتها وحيادها".

القرارات الامريكية ضد الأونروا

أعلن السفير الأمريكي في اسرائيل دافيد فريدمان، أن الولايات المتحدة ستفضل دعم المفوضية العليا للاجئين بدلاً من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وقال فريدمان "نشكر الله بأن العلاقات الاسرائيلية الأمريكية تستند الى أرضية متينة؛ بل يمكنني القول أقوى من أي وقت مضى. بالأخص أشير الى ثلاثة تطورات في العام الماضي، بدءاً من القرار التاريخي الشجاع من الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق الايراني" و تطرق فريدمان، الى أن إدارة ترامب "ذبحت البقرة المقدسة"، بما يخص الأونروا، مشيراً الى أن الولايات المتحدة دفعت أكثر من ١٠ مليار دولار منذ العام ١٩٩٤ كمساعدات لوكالة الامم

المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وقال "دون التقليل من اهمية تقديم العلاج الطبي والتدريس للأطفال، لا نريد ولا حتى للحظة واحدة، ولكننا نرى أن هذه التكاليف لم تكن تساعد المنطقة ولا تقربها من السلام أو الاستقرار ولا حتى ميليمتر واحد".

واستنكر دفع اموال دافعي الضرائب الأمريكيين "لتمويل الارهابيين وعائلاتهم، ولتكريس مكانة اللاجئ بدلاً من القضاء عليه، ولتمويل كتب تدريسية مليئة بالكراهية".

واعتبر فريدمان أن الولايات المتحدة دولة سخية، وأنها "تحب وبحق الاستثمار في المنطقة، على أن تعود هذه الاستثمارات بالسلام والاستقرار في اسرائيل ولرفع جودة حياة الفلسطينيين". وأشار "سنواصل تمويل ٤٠% من ميزانية المفوضية العليا للاجئين، بدلاً من الأونروا، كي نلغي استخدامها كسلاح سياسي. وأشار الى أن الولايات المتحدة تعمل لخلق منصة جيدة لاستثمار هذه الاموال.

وأوضح فريدمان، أن اعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، مؤكداً "الولايات المتحدة لم تجعل القدس عاصمة لاسرائيل. هذا الأمر فعله الملك داود قبل ٣٠٠٠ سنة بأمر من الله!"

وأوضح فريدمان أنه سعيد بأن يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل للمرة الأولى "منذ تدمير الهيكل الثاني قبل ٢٠٠٠ سنة!"

وقالت صحيفة "الغد" الأردنية إن "الإدارة الأمريكية عرضت على الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين بأن تتلقى قيمة الدعم المالي الذي حجبته مؤخراً عن وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين "أونروا" لتقوم بتقديم نفس الخدمات التي تقدمها الوكالة حالياً، ولكنها جُوبهت بالرفض؛ ونقلت الصحيفة عن مسئول فلسطيني أن "الولايات المتحدة تواصلت مع الدول المضيفة وأبدت استعدادها لتقديم نفس قيمة المبالغ إليها، والتي كانت تتبرع بها للوكالة، قبيل إعلانها قبل يومين عن وقفها بالكامل"، وتزيد قيمتها عن ٣٦٠ مليون دولار سنوياً.

وأوضح أن "هذا المقترح الذي عرضته واشنطن على الدول المضيفة مشروط بالتخلي تدريجياً عن عمل "الأونروا"، وصولاً إلى إنهاء دورها ووجودها، بهدف إسقاط حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، في إطار محاولات تصفية القضية الفلسطينية". ونوهت إلى أن "الإدارة الأمريكية تمتلك البديل عند رفض الدول المضيفة للمقترح، عبر التوجه إلى المنظمات الأممية المعنية، وفي مقدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تسلم مهام أونروا تدريجياً والحلول مكانها، بما يعني توطين اللاجئين الفلسطينيين حيثما يتواجدون".

وتزامن ذلك مع ما تردد أول أمس عبر الصحف الإسرائيلية حول شروط أمريكية للموافقة على دعم الدول العربية/ الخليجية تحديداً، لميزانية الوكالة، مقابل الموافقة على تغيير صفة اللاجئين الفلسطينيين.

باختصار، أزاح ترامب عن الطاولة موضوع القدس الشرقية وموضوع قرابة (٦ مليون) لاجئ وحققهم في العودة، وكذلك الأونروا. ويضاف إلى ذلك طبقاً لنتيها هو الدولة الفلسطينية. وتدرك الولايات المتحدة أن إلغاء الأونروا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة أمر أشبه بالمستحيل عموماً، أو على الأقل غير متاح في الظروف والمعطيات الراهنة. لذلك، كثفت من جهودها لإفشال الأونروا كسبيل لتحويلها إلى وكالة شكلية لا حول ولا قوة لها، وبالتالي غير فاعلة. وبلا شك، فإنّ تجربة جعل لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين، المكلفة بالحماية وبحل قضية اللاجئين عبر تطبيق القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، هيئة شكلية غير فاعلة موجودة اسمياً ولكنها غائبة كلياً عن الفعل منذ مطلع الخمسينيات، هي نموذج ناجح و متاح للولايات المتحدة وإسرائيل. وعليه، لا يمكن الفصل بين تقليص الدعم الأميركي للأونروا وإعادة تعريف من هو لاجئ بمشروع فرض حل بموافقة السلطة الفلسطينية أو بدونها على المنطقة.

نتيجة لإدراك الأمم المتحدة لدورها في التسبب في حالة اللجوء الفلسطيني جراء قرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ (خطة تقسيم فلسطين بحدوده الانتدابية)، ورفض الدول العربية إدراج اللاجئين الفلسطينيين ضمن نظام الحماية الدولي العام والذي كان يعاني من خلل جسيم آنذاك، وبالاستناد

إلى تقارير اممية عدة، تم تصميم نظام حماية خاص باللاجئين الفلسطينيين من اجل ضمان تمتعهم بحماية مضاعفة، ومن اجل حل قضيتهم بأسرع وقت. وعليه، تم تشكيل لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين بموجب القرار رقم ١٩٤، والتي كُلفت بجملة من المهمات أبرزها حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين القانونية في العودة إلى ديارهم الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض، والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لتعثر مهماتها أمام الرفض الإسرائيلي، جرى تشكيل الأونروا بموجب القرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ كهيئة مؤقتة كُلفت بتأمين المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في مناطق تركزمهم، بما في ذلك المهجرون الفلسطينيون في أراضي ١٩٤٨، حيث تم استثنائهم من ولاية الأونروا في العام ١٩٥٢، بناءً على تعهد إسرائيلي برعاية حقوقهم. ولإدراك المجتمع الدولي آنذاك باحتمال توقف تمتع اللاجئين بحماية أي من لجنة التوفيق الدولية أو الأونروا، أوجبت الجمعية العامة تدخل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهي الهيئة المسؤولة عن سائر اللاجئين في العالم، لسد الفجوة في الحماية.

وبعيد أيام من حرب العام ١٩٦٧، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٣٧، والذي دعا إلى عودة من نزحوا خلال الحرب إلى ديارهم. وفي مواجهة الرفض الإسرائيلي لتطبيق القرار، تم إقرار حقّ هذه الفئة من اللاجئين بتلقي المساعدات الإنسانية، وبالتالي تم إدراج المهجرين الفلسطينيين جراء حرب ١٩٦٧ ضمن الأشخاص الواجب توفير المساعدة الإنسانية لهم من قبل الأونروا، إلى أن يتم إنفاذ القرار.

اليوم، وبعد سبعين عاما من تأسيس هذا النظام الذي تعطل بسبب توقف لجنة التوفيق الدولية عن العمل، وبسبب محدودية ولاية الأونروا، وتقصير المفوضية عن الوفاء بالتزاماتها، أصبح نظام الحماية، المصمّم خصيصا للاجئين الفلسطينيين، والذي كان الهدف منه توفير حماية مضاعفة لهم، لا يفي بمتطلبات الحد الأدنى من الحماية الواجبة لهم.

اللاجئ صفة قانونية يكتسب بموجبها الشخص الحقّ في الحماية الدولية نتيجة غياب الحماية الوطنية بسبب قيام الدولة نفسها أو تابعيها باضطهاد الشخص، أو بسبب عجزها عن تقديم الحماية للشخص. وقد تكون الدولة حالة استعمارية كما هو واقع الحال في فلسطين.

ومفهوم الحماية تطور عبر تاريخ البشرية إلى أن أصبح التزاما دوليا عرفيا ومقررا في عدة وثائق دولية. والحماية الدولية تعني مجموع الإجراءات التي تكفل حفظ الكرامة الإنسانية، وتضمن تمتع الشخص بحقوق الإنسان الأساسية. وفي سياق اللجوء، وما دامت الدولة المسؤولة عن التسبب في اللجوء غير راغبة أو غير قادرة على ضمان تمتع الشخص بالحقوق المقررة، يلتزم المجتمع الدولي مجتمعا والدول منفردة بضمان تمتع الشخص اللاجئ بالحماية القانونية، والإنسانية، والفيزيائية. وهذا الالتزام ليس منحة، إنما مسؤولية دولية تبقى قائمة إلى أن يتم إنهاء حالة اللجوء بناء على الخيار الحر الفردي للشخص اللاجئ.

عندما أسست الأونروا كلفت للاضطلاع بمهمة توفير المساعدة الإنسانية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مناطق تركزمهم. وقد أسست الأونروا لتكون وكالة دولية مؤقتة ذات تكليف محدود قانونيا، وزمانيا، وجغرافيا (ليس كل اللاجئين الفلسطينيين كما هو تكليف لجنة التوفيق الدولية)، على اعتبار أن الأصل هو تطبيق القرار ١٩٤ المناط إنفاذه بلجنة التوفيق الدولية. وقد كان متصورًا، آنذاك، أن مأساة اللجوء سيتم تسويتها في أقرب وقت بحسب القرار، ولذلك قررت الدول أن نظام مساهماتها في صندوق الأونروا الطوعي سيني بالغرض. وعليه، يمكن القول إن ولاية الأونروا ونظام تمويل صندوقها اعترافا خلل منذ تأسيسها.

ولا شك أن الهجمة الأميركية الصهيونية الحالية على الأونروا أوسع من مجرد وقف تمويل الأونروا. هي هجمة ممنهجة ضمن إستراتيجية متعددة الوسائل والأدوات وتشمل: تقليص الدعم للموازنة العامة للأونروا، فرض شروط على المساهمات المقدمة، ضغط على الأونروا لتقليص الخدمات كمًا ونوعًا، ضغط و/أو إجراءات لنقل مسؤوليات الأونروا إلى الدول المستضيفة للاجئين، تحميل الدول العربية وخصوصا الخليجية مسؤولية تمويل الأونروا، تشجيع مؤسسات دولية أهلية، ومؤسسات ولجان محلية للقيام بمهام من اختصاص الأونروا أصلاً، ترويج فكرة أن الأونروا خصم للاجئين، وأنها وكالة تديم مأساة اللاجئين.

وليس من الخطأ القول إن الهدف الأميركي الإسرائيلي النهائي هو شطب حقوق اللاجئين والمهجرين، وفرض التوطين القسري. ولكن لبلوغ ذلك تدرك الولايات المتحدة أن إعفاء المجتمع

الدولي من مسؤولياته والتزاماته، وأن نقل عبء تمويل الأونروا إلى الدول العربية، ومن ثم نقل مهمات الأونروا إلى الدول المضيفة خطوات ضرورية لبلوغ تلك الغاية. ولذلك فمنظمة التحرير الفلسطينية مدعوة لتقديم مشروع قرار يدعم صلاحيات اونروا؛ قانونيا ويؤكد على أن:

١- الأونروا وكالة دولية ذات ولاية دائمة إلى أن يتم تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٧ لعام ١٩٦٧.

٢- نقل ولاية لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين وملفاتها إلى الأونروا وهذا يقتضي عمليا:
أ. توسيع الولاية الشخصية للأونروا، أي توسيع تعريف من هو اللاجئ والمهجر الفلسطيني ليس بالاستناد إلى الحاجة إلى المعونات، بل بموجب التعرض إلى التهجير/الاضطهاد من عدمه بحسب القانون الدولي للاجئين؛ وذلك لتشمل ولاية الأونروا سائر اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم من هجروا في العام ١٩٦٧، والمهجرين داخليا بمن فيهم الفلسطينيين المهجرون داخل الخط الأخضر.

ب. توسيع الولاية الجغرافية للأونروا لتشمل سائر اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم وليس في مناطق عمل الأونروا الخمس فقط.
ت. توسيع الولاية القانونية للأونروا لتشمل الحماية القانونية والفيزيائية، وليس فقط تقديم المساعدات الإنسانية.

٣- جعل موازنة الأونروا الأساسية اللازمة لتغطية البرامج والخدمات الأساسية جزءا من مساهمة الدول الإلزامية في صندوق الأمم المتحدة.

٤- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات عملية ووضع آلية لإنفاذ قرارات الجمعية العمومية في ما يتصل بحماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وإدارتها وضمان حقهم في الانتفاع بعائداتها.

٥- تكليف الأونروا - بدل ما يسمى بحارس أملاك الغائبين الإسرائيلي - بإدارة أملاك اللاجئين والمهجرين وصندوق العائدات إلى حين إنفاذ الحل الدائم بحسب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

٦- اتخاذ إجراءات عملية لإجبار إسرائيل على دفع عائدات الانتفاع بأملاك اللاجئين والمهجرين وتخصيص جزء منها لتغذية صندوق وموازنة الأونروا.

٧- التأكيد على عدم جواز وعدم قانونية نقل مسؤوليات الأونروا إلى الدول المضيفة، أو المؤسسات والهيئات الأهلية الدولية أو المحلية.

إن **مطالبة الدول العربية الخليجية** بزيادة مساهماتها في صندوق الأونروا قد تؤدي، مؤقتاً، إلى استمرار تقديم بعض الخدمات للاجئين، ولكنها، على المقلب الآخر، تعني إعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته القانونية والأخلاقية حيال اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. وهنا، بالذات، تكمن المصيدة التي تسعى أميركا وإسرائيل إلى جرّ العالم إليها، وذلك تمهيدا لإنهاء ملف اللاجئين وحقوقهم عبر التوطين القسري وشرعنة الأمر الواقع.

من جهته قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، بأن الاردن يعمل على عقد مؤتمر في نيويورك أواخر ايلول، لدعم (الأونروا)؛ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، برعاية أردنية سويدية، وبرعاية الاتحاد الأوروبي واليابان وتركيا، بهدف حشد الدعم المالي والسياسي للأونروا؛ ولوضع خطة تضمن تمويلا مستمرا ومتوصلا للوكالة، على مدى السنوات القادمة.

وبناء على دعوة اردنية عقدت جلسة طارئة لمجلس وزراء دول الخارجية العرب، بحضور مدير الاونروا للبحث في مساعدة وكالة الاونروا حتى تتمكن من القيام بدورها باستمرار .

من جهته قال المفوض العام للوكالة " بير كرينبول "؛ نحن نتحدث عن دعم بشر، لا يمكن أن نتخلى عن ٥,٣ مليون لاجئ فلسطيني، لديهم حقوق وواجهوا لسنوات وعقود طويلة محنة وظلما هائلين؛ ونحن مصممون على الاستمرار بدورنا، الذي فوضنا به من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، طالما أنه لم يتم ايجاد حل عادل ودائم بعد، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

وكشف كرينبول أن الوكالة بدأت هذا العام، بعجز مالي يتجاوز ٤٤٦ مليون دولار، وهو وضع حرج جدا لمنظمة إنسانية. مؤكدا أنها تمكنت من تأمين ٢٣٨ مليون دولار في النصف الأول من ٢٠١٨، ما سمح للوكالة ببدء العام الدراسي، وبالتالي لازالت تحتاج إلى أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لاستكمال هذا العام، لهذا السبب تحتاج الوكالة لمؤتمر نيويورك. وأعلن المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بيير كرينبول أن مشاركته في اجتماع وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية؛ جاء لحضّ الدول التي لم تبادر بعد إلى دعم المنظمة في أزمتها المالية الأسوأ، لتقديم يد العون.

وبإن اجتماع وزراء الخارجية العرب يأتي في وقت بالغ الأهمية إثر امتناع الولايات المتحدة عن دفع نحو ٣٠٠ مليون دولار أميركي للوكالة في كانون الثاني (يناير) الماضي، ثم قطع كل الإمدادات عنها في ٣٠ من الشهر الماضي، ما وضعها في أزمة مالية غير مسبوقه تهدد استمرارها في خدمة ما يزيد عن ٤,٥ مليون لاجئ فلسطيني.

ورأى أن ما يجري من تسييس يطرح تحدياً كبيراً أمام محاولات إعادة تعريف معنى اللاجئ، لا سيما الفلسطيني، إذ طُرحت أسئلة حول أسباب استمرار الفلسطيني عبر السنوات في أن يرث وضعية «لاجئ». وعلق كرينبول أنه لم يشهد خلال ٢٧ سنة من عمله، لاجئاً يودّ الاحتفاظ بهذه الوضعية، أو شخصاً يودّ اكتسابها.

وأشار إلى أن تفويض «أونروا» كان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وأن تعريف اللاجئين الفلسطينيين كان أيضاً وفق تعريفات وضعتها الجمعية العامة، «ما يعني أنه ليس من حق أي دولة تغيير هذا التعريف. وحدها الأمم المتحدة لها هذا الحق، وتفويض أونروا ليس مطروحاً للبيع».

وأكد أنه بغضّ النظر عن تكرار المحاولات للنيل من اللاجئ الفلسطيني أو تنقيص حقوقه وسحب الشرعية القانونية منه، إلا أنه سيظل صامداً إلى حين تحقيق سلام شامل وكامل في

المنطقة. ورأى أن مجرد فتح أبواب مدارس الوكالة في موعدها هذا العام هو أكبر برهان على إصرار المنظمة على مواصلة تقديم خدماتها لملايين الفلسطينيين.

من جهتها حذرت أجهزة أمن الاحتلال، القيادة السياسية في إسرائيل، من الفراغ الذي قد يخلفه وقف عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في غزة، وحثتها على إيجاد البديل، وذلك منعا لكارثة إنسانية في القطاع المحاصر قد تؤدي إلى تصعيد عسكري، ويأتي ذلك في أعقاب اجتماع قيادات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مؤخرا، لمناقشة الآثار المترتبة على إغلاق الوكالة في غزة، بعد قرار الإدارة الأميركية برئاسة ترامب، وقف التمويل المقدم لها،

وتقديرات الأجهزة الأمنية بأن التصعيد في قطاع غزة "لا مفر منه، ولا يمكن منعه" إذا ما أسفر إغلاق مكاتب الوكالة الأمنية في غزة وتوقف نشاطاتها عن تفاقم الحالة المعيشية ما قد يشكل بداية كارثة إنسانية، علما بأن الوكالة تقدم المساعدات الغذائية لنحو ١,٣ مليون لاجئ فلسطيني في غزة، عوضا عن عشرات المدارس وتشغيل مئات الموظفين.

ومن المقرر ان يشارك أن منسق عمليات حكومة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة (تابع لجيش الاحتلال)، كميل أبو ركن ووزير التعاون الإقليمي وعضو المجلس الأمني والسياسي المصغر (الكابينيت)، تساحي هنغبي، في اجتماع للدول المانحة لـ"أونروا" سيعقد في نيويورك، نهاية الشهر الحالي.

وأوضحت الصحيفة أن مشاركة ممثلي وزارة الأمن الإسرائيلية، في الاجتماع الذي يبحث زيادة مساهمة تمويل الدول المانحة لـ"أونروا"، في محاولة لـ"التوصل مع ممثلي هذه الدول لاتفاق يقضي بإنشاء محور مساعدات مواز لـ"أونروا"، مما سيمكن من استمرار الإمدادات الغذائية وعدم توقف أنشطة مدارس المنظمة ودفع الرواتب لموظفيها البالغ عددهم ٣٠ ألف موظف.

وكان جيش الاحتلال قد حذر القيادة السياسية مؤخرا بأنه إذا توقفت عمليات "أونروا" ولم يتم العثور على إيجاد بديل، فلن يكون من الممكن ضمان الهدوء على ما وصفته بـ"الجبهة الجنوبية".

وتشير تقديرات قيادة الجيش إلى أن "مثل هذا الوضع من المرجح أن يؤدي إلى تصعيد، لأن حماس سوف تسعى لتوجيه الاحتقان الذي سيتشكل لدى أهالي القطاع نحو السياج الأمني الفاصل تمهيداً للشروع في مواجهة عسكرية، وإن كانت محدودة، لفرض القضية الفلسطينية ومسألة حصار غزة على الساحة الدولية الإعلامية والدبلوماسية".

ووفقاً للمعطيات التي قدمتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لقيادتها السياسية فإنه، حتى هذه اللحظة، لم تتأثر أنشطة "أونروا" في قطاع غزة من قطع التمويل الأميركي، وأنه من غير المتوقع حدوث أي تغيير في الوضع حتى نهاية عام ٢٠١٨ الجاري. حيث بدأت السنة الدراسية في مدارس الوكالة كالمعتاد، وتواصل الوكالة تقديم المساعدات الغذائية ودفع مرتبات موظفيها. وبيّنت الصحيفة أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لم تقيم الوضع في غزة، حتى هذه المرحلة على أنه "كارثة إنسانية"، لكن الجيش الإسرائيلي حذر الأسبوع الماضي من أن توقف أنشطة "أونروا" قد يؤدي إلى ذلك.

ذكر موقع صحيفة (هآرتس) أن ما تسمى بمؤسسة الدفاع والأمن الإسرائيلية أوصت القيادة السياسية بإيجاد بديل لوكالة "الأونروا" لضمان استمرار تدفق المساعدات وانتظام العملية التعليمية في قطاع غزة ومحاولة منع انهيار الأوضاع هناك في ظل توقف خدمات (الأونروا). وأشار إلى أن الدول المانحة ستعقد نهاية الشهر الجاري اجتماعاً في نيويورك بحضور ممثلين عن إسرائيل لبحث الأوضاع في قطاع غزة، موضحاً أن ممثلي إسرائيل سيحاولون التواصل مع ممثلي الدول الأخرى في محاولة لإنشاء محور مساعدات موازٍ لـ (الأونروا) لضمان استمرار الإمدادات الغذائية واستمرار أنشطة المدارس ودفع رواتب موظفي (الأونروا) في غزة. وان الجيش حذر مؤخراً القيادة السياسية بأنه إذا توقفت عمليات (الأونروا) لن يتم العثور على بديل مناسب، ولا يمكن ضمان الهدوء في الجنوب.

وتشير التقديرات إلى أن مثل هذا الوضع من المرجح أن يؤدي إلى تصعيد في ظل سعي (حماس) لتحميل مسؤولية معاناة سكان غزة الى إسرائيل والشروع في مواجهة عسكرية وإن كانت محدودة لوضع ملف قطاع غزة على جدول الأعمال الدولي.

النواب العرب وقانون القومية

توجه نواب الكنيست العرب من القائمة "المشتركة"، الى بروكسل والتقوا ممثلي الاتحاد الأوروبي بهدف ضمان التأييد الأوروبي لقرار محتمل في الأمم المتحدة يدين إسرائيل بسبب "قانون القومية" الذي أقره الكنيست منذ أكثر من شهر. ورفض عضو الكنيست جمال زحالقة، النائب عن القائمة "المشتركة"، أي انتقاد من الأوساط السياسية الإسرائيلية لهذ التحركات قائلاً: "لقد أعلنوا الحرب علينا وعلى حقوقنا بواسطة قانون القومية؛ من حقنا الدفاع عن أنفسنا بالاستعانة بالمجتمع الدولي كذلك؛ نحن كأقلية نواجه الخطر ونطالب بالحماية".

وكانت مصادر إعلام العدو قد كشفت بأن أعضاء الكنيست العرب بالتعاون مع جهات فلسطينية، من بينهم السفير الفلسطيني لدى الام المتحدة رياض منصور، يعملون من اجل تقديم مشروع قرار يدين إسرائيل في الأمم المتحدة؛ وان أعضاء من القائمة "المشتركة" قد التقوا مع مسؤولين كبار في الأمم المتحدة وعرضوا امامهم قانون القومية على انه يعيد الى الازهان قوانين الابارتهايد.

وعقد وفد نواب القائمة المشتركة في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل، ولوكسمبورغ، لقاءين مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي ووزير خارجية لوكسمبورغ، لبحث "قانون القومية"؛ ففي بروكسل، اجتمع رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، مع وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، رغم دعوات إسرائيلية لرفض اللقاء.

وأعرب عودة عن قلقه من إسقاطات قانون القومية على الأقلية القومية العربية داخل إسرائيل، والمس الخطير بمبدأ المساواة، وطالب الاتحاد الأوروبي بـ"إدانة قانون القومية وتوجيه دعوة لإسرائيل بإلغائه".

كما شدّد عودة خلال الجلسة أنّ التعبير الأساسي الذي يفتح القانون هو "أرض إسرائيل"، والذي "يعبّر بالضرورة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس عن دولة إسرائيل بحدود ٦٧، وبهذا فإنّ قانون القومية يمسّ بشكل مباشر بإمكانية التوصل للسلام العادل بين الشعبين". وتطرّقت المحادثات الى عدّة مواضيع، من ضمنها التمييز الاقتصادي والاجتماعي ضد المواطنين العرب في إسرائيل، هدم البيوت في النقب، وتحريض رئيس حكومة العدو ووزرائه ضد المواطنين العرب داخل إسرائيل.

وأضاف عودة أنّ النضال ضد "قانون القومية سيكون في جميع المستويات، وفي أساسه سيكون داخل إسرائيل، بالمشاركة الفعّالة بين المجتمع العربي والقوى اليهودية الديمقراطية. وفي ذات الوقت، لشركائنا في المحافل الدولية هناك مساهمة كبيرة وفعّالة في دعم نضالنا ضد قانون القومية، الذي سنته حكومة اليمين العنصري المتطرفة، ويسيء لجميع المواطنين عبر مأسسة التمييز، التفرقة والعنصرية".

وفي لوكسمبورغ المجاورة، دعا وفد القائمة المشتركة، خلال لقائه وزير خارجية لوكسمبورغ، إلى اتخاذ قرار إدانة لـ"قانون القومية" في الاتحاد الأوروبي، وإلى دعم قرار في الأمم المتحدة يدين القانون.

وقال بيان القائمة المشتركة إنّ النواب أكدوا "على أنّ قانون القومية يخلق واقعاً قانونياً وسياسياً جديداً، ويمنح الشرعية للاحتلال والتوسع الاستيطاني والعنصرية والتمييز والاضطهاد، ويدشن مرحلة جديدة من الممارسات الاستعمارية والفاشية".

وطلب النواب أوروبا بتفعيل البند الثاني من اتفاقيتها مع إسرائيل، الذي ينص على احترام حقوق الإنسان، والذي قامت إسرائيل بخرقه بالجملة، "وهي اليوم تعلنها بوضوح أنها تتبع سياسات عنصرية معلنة في قانون أساس".

وطالبوا بالاعتراف بالجمهير العربية كأقلية قومية وثقافية هي جزء من الشعب الفلسطيني، ودعوا إلى أن تقيم أوروبا علاقة مباشرة مع القيادة السياسية العربية في إسرائيل، وتقديم دعم لمشاريع تطوير اقتصادي واجتماعي للأقلية العربية، وخاصة في القرى غير المعترف بها. وشدد النواب على أن "قانون القومية" ينسف الأسس التي جرى قبول إسرائيل وفقها للأمم المتحدة، ما يشكل أساساً متيناً لإدانة إسرائيل وحتى طلب تجميد عضويتها في الأمم المتحدة". وأعرب رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، عن "عدم رضاه" من مخرجات الاجتماع الذي عقده في العاصمة البلجيكية بروكسل، مع المسؤولة عن الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، في إطار النشاط الدولي ضد "قانون القومية" بهدف تعبئة الرأي العام الدولي لإدانة القانون العنصري، وذلك في أعقاب بيان صادر عن مكتب موغيريني، جاء فيه إن "قانون القومية"، أولاً وقبل كل شيء، هو مسألة تعبر عن كيف تختار إسرائيل أن تعرف نفسها"، وأضافت أن "الاتحاد الأوروبي يحترم النقاش الداخلي الجاري في إسرائيل في هذا السياق، وسنواصل رصد الآثار المترتبة على تطبيق القانون". واعتبر عودة أن "هناك أمرين هامين حققناهما من خلال هذا النشاط الدبلوماسي، الأول أن حكومة إسرائيل أيقنت أننا سندوّل التضييق علينا كأقلية قومية، والأمر الثاني والأساسي أن النضال الأكثر تأثيراً يبقى النضال الشعبي في الوطن".

قضية الخان الأحمر

في تطور جديد على موضوع إخلاء وتهجير اهالي الخان الأحمر في إطار المخططات الإستيطانية؛ قررت المحكمة العليا لكيان العدو رفض التماس سكان الخان الأحمر ضد إخلائهم وتهجيرهم وهدم القرية، والقرار يسمح للاحتلال بتنفيذ عمليتي التهجير والهدم. ويأتي هذا القرار بذريعة أن القرية مقامة على أراضٍ يعتبرها الاحتلال "أراضي دولة" ولا يوجد ترخيص للمباني فيها، ومع صدور قرار التهجير فإن الأوامر الاحترازية التي كانت تمنع ذلك والتي صدرت في تموز الماضي، قد ألغيت، وبالتالي يمكن تنفيذ القرار بعد أسبوع.

وكان قد قدم الالتماس على خلفية رفض الدولة فحص خطة من قبل أهالي القرية للتسوية، حيث رفضت الاعتراف بها، واقترحت إقامة شقق سكنية قرب قرية العيزرية. ورفض القاضي عميت طلب الملتجئين تأجيل عملية التهجير إلى حين إيجاد بدائل سكنية، بداعي أن البديل المستقبلي ليس سببا كافيا لتأجيل تنفيذ القرار، وحتى لو كان الحديث عن انتظار بدائل قائمة فإن المحكمة ترفض طلب تأجيل التنفيذ.

إلى ذلك، رحب وزير الأمن، أفغدور لبيرمان، بقرار المحكمة، واعتبر القرار "شجاعا ومطلوبا مقابل هجمة النفاق المدبرة لأبو مازن واليسار ودول أوروبا... لا يوجد أحد فوق القانون. ولن يمنعنا أحد من تحقيق سيادتنا ومسؤوليتنا كدولة"

وقال رئيس هيئة الجدار والاستيطان وليد عساف، إن المحكمة أعطت جيش الاحتلال صلاحية البدء بتنفيذ قرار هدم وإخلاء الخان الأحمر، وأن هناك قرارا بمنع المواطنين من العودة والسكن هناك مرة أخرى؛ مؤكدا بأن "لا إجراءات قانونية يمكن اتخاذها في هذه الحالة، وكل ما نستطيع فعله هو التواجد الجماهيري في الخان الأحمر، لمنع عملية الهدم".

وأوضح أن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ستتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية في قضية الخان الأحمر؛ وكان قد ناشد المواطنين بالتواجد بكثافة والاعتصام، في قرية الخان الأحمر شرق القدس المحتلة، وذلك تزامنا مع عقد المحكمة العليا جلسة لمناقشة مخطط ترحيل أهالي القرية؛ وأعلن رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير وليد عساف بدء اعتصام مفتوح في الخان الأحمر، لحمايته من الهدم.

ويخوض سكان الخان الأحمر منذ عام ٢٠٠٩ نضالا في المحاكم الإسرائيلية ضد أوامر الهدم، والأوامر التي تمنع إقامة مبان عامة، كالعيادات والمدارس.

يأتي ذلك، في الوقت الذي شرعت قوات الاحتلال بنصب بيوت متنقلة (كرافانات) كبيرة في محيط القدس المحتلة وقرب بلدة أبو ديس تحديدا، وذلك تمهيدا لتهجير أهالي الخان الأحمر وأبو الدوار.

من جهتها أعلنت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة النفير العام لحماية قرية الخان الأحمر، والتصدي لقرار هدمها؛ ودعت الجماهير للتوجه لخيمة الاعتصام في القرية، والتواجد بكثافة يوم الجمعة ١٤-٩-٢٠١٨ وتأدية الصلاة في خيمة الاعتصام. وأعلنت أسبوع الخان الأحمر؛ ودعت الهيئات والمؤسسات والأطر النقابية والنسوية والعمالية والمهنية والأهلية، والفعاليات الوطنية والشعبية للمبيت في القرية.

تصاعد الاعتداءات على الأقصى

مع اقتراب الأعياد اليهودية أخذت الاعتداءات والاعتحامات للأقصى بالتزايد؛ ويتوقع ان يكون هذا الشهر ساخنا في القدس؛ حيث تجري الاعتداءات يوميا؛ وتحت حراسة أمنية مشددة من قبل قوات الاحتلال، التي عادة ما تنشر وحداتها الخاصة في باحات الأقصى وعند أبوابه، تمهيداً لتوفير الحماية الكاملة للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد. حيث اقتحم عشرات المستوطنين، وعلى رأسهم عضو الكنيست يهودا غليك، المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة ونظم برفقة مجموعة من المستوطنين جولة استفزازية في أنحاء متفرقة من باحاته؛ وخلال الجولة الاستفزازية قدمت شروحات عن "الهيكل" المزعوم للمستوطنين، فيما حاول بعضهم أداء طقوس تلمودية بالمسجد.

واقترح وزير الزراعة الإسرائيلي، أوري أريئيل، ساحات المسجد الأقصى برفقة المئات من المستوطنين، فيما وفرت شرطة الاحتلال الحراسة للمقتمين وفرضت إجراءات مشددة على دخول الفلسطينيين لساحات الحرم؛ ورافق أكثر من ٢٥٨ مستوطنا الوزير أريئيل في مجموعة الاقتحامات الأولى، علما أن الاقتحامات ستكون على عدة مراحل وستتواصل حتى الساعة الثانية والنصف، على أن تكون بساعات المساء صلوات تلمودية ومسيرات استفزازية بساحة البراق والقدس القديمة.

وأعلنت شرطة الاحتلال ترتيبات خاصة لاستيعاب المستوطنين الذين سيصلون للقدس القديمة، وأعلنت بأن كل من يصل إلى مدخل الأقصى سوف يسمح له باقتحامه، علما أنها فرضت إجراءات مشددة على دخول الفلسطينيين وخاصة النساء لساحات الحرم. واعتقلت شرطة الاحتلال موظف الأعمار في دائرة أوقاف القدس رائد زغير، إثناء عمله في ساحات الأقصى وتوثيقه لاقتحامات المستوطنين. وردا على اقتحامات المستوطنين، دعت الفعاليات الوطنية الإسلامية والشبابية بالقدس، أبناء الشعب الفلسطيني بالقدس والداخل للنزول إلى المسجد الأقصى، والتصدي للاقتحامات التي أعلنت عنها جماعات المستوطنين ومنظمة "طلاب لأجل الهيكل". وحسب موقع منظمة "طلاب لأجل الهيكل"، فمع بدء "رأس السنة العبرية"، فإن المئات من المستوطنين سيقنحون المسجد الأقصى.

حركة فتح: نحو آليات تنفيذ القرارات الصعبة

قال نائب رئيس حركة فتح محمود العالول ان القيادة الفلسطينية ستعقد قبل توجهها الى الامم المتحدة جلسة للمجلس المركزي مرة اخرى، لوضع الآليات الكفيلة بتنفيذ القرارات الصعبة من اجل تحمل المسؤولية في هذه المرحلة الصعبة بشكل جماعي. وقال بأن السنوات الاخيرة شهدت خطوات متسارعة من اسرائيل لاستغلال الوضع الاقليمي، ترافق مع وصول ادارة امريكية هي الاكثر وقاحة. واذاف ان الرئيس عباس ومنذ البداية كان يدرك ان الرئيس الامريكي ترامب ينصب كميناً لتصفية القضية الفلسطينية، وعندما طرح مسألة نقل السفارة الامريكية الى القدس، وجد فيها الرئيس عباس فرصة للانفكاك من الدوامة الامريكية، واعلن عن قطع العلاقات مع امريكا، واعتبرها غير مؤهلة لرعاية اية عملية سلام.

واكد ان صفقة القرن تتضمن اقامة دولة في غزة من اجل مواجهة التفوق الديمغرافي الفلسطيني، وتأجيل حسم وضع الضفة الى اجل غير مسمى. وتحدث العالول عن المحاولات الامرية لتنفيذ تهديداتها بالقفز عن القيادة الفلسطينية والتفاهم مع العرب عوضا عنها، مبينا ان القيادة الفلسطينية صنعت جدار صد، وراهننت على صلابة موقفها وعلى ان امريكا لن تستطيع تمرير اي حل بدون موافقة الفلسطينيين. واوضح ان امريكا حاولت التواصل وتمرير مخططاتها مع بعض الشخصيات والمنظمات والبلديات، لكنها لم تنجح، في حين ان العرب اعتذروا للامريكان عن نقل رسائلهم للفلسطينيين، وقالوا لهم ان عليهم الاتفاق مع الجهة ذات الشأن، وهي الشرعية الفلسطينية.

غزة الشغل الشاغل للشاباك

أعربت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بأن قطاع غزة بات الشغل الشاغل لرئيس جهاز الأمن العام "الشاباك" نذاف أرغمان وذلك منذ فترة من الزمن، ويقضي جل انشغالاته في تقارير متعلقة بالقطاع؛ وبيّنت الصحيفة أنّ غالبية انشغالات أرغمان خلال الأشهر الأخيرة متعلقة بقطاع غزة، مشيرةً إلى أنّه يشدّد على وجهة نظره بضرورة وجود السلطة الفلسطينية في أيّ اتفاق يشمل قطاع غزة، معتبراً أنّ وجود السلطة في القطاع مصلحة إسرائيلية ويساعد ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي.

و أنّه عدا ذلك فحركة حماس ستدهور الأمور إلى التصعيد مع اشتداد أزمات القطاع. وأوضحت الصحيفة أنّ أرغمان يعتقد أنّه لا يمكن الحفاظ على الوضع الأمني المستقر نسبياً في الضفة الغربية لفترة طويلة على ضوء عدد العمليات الكبير التي يخطط لها الفلسطينيون وبخاصة حركة حماس.

وأحبط "الشاباك" تنفيذ (٥٠٠) عملية في العامين الماضيين من بينها عمليات خطف وتفجير، كما جرى الوصول إلى (٣) آلاف مهاجم فردي مفترض وجرى اعتقالهم بفضل جهود تكنولوجية متطورة، على حدّ قول الصحيفة.

ومع ذلك فقد بدا أرغمان متشائماً بقوله "لا يمكن حلّ جميع المشاكل ببلطة باليد فقط، فأنت ترى من خلال هذا الموقع التعقيد ما بين الوضع الأمني والمصلحة السياسية".

ومنذ (٣٠) مارس الماضي انطلقت مسيرات العودة وكسر الحصار في قطاع غزة وللتأكيد على حق عودة الشعب الفلسطيني لأرضه، وأيضاً في محاولة لكسر الحصار المشدّد.

واستشهد أكثر من (١٦٠) شاباً وشابة وأصيب أكثر من (١٣) ألفاً جرّاء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لهذه المسيرات، ولقي ذلك إدانة دولية واسعة؛ في حين اندلعت خلال الأشهر الأخيرة العديد من أيام التصعيد العسكري بين فصائل المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال في القطاع، والتي كادت تنزلق لمواجهة واسعة نجح وسطاء عرب وأمميون في منعها.

إيهود باراك: إسرائيل تائهة وتنتياهو السبب

قال إيهود باراك رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق في مقابلة مطولة أجراها بن كاسبيت لصحيفة معاريف، أن "أحد أسباب الأزمة الداخلية في إسرائيل هي حالة التفرد التي يشعر بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، رغم أنه يخرج في بعض خطابه مرتبكا وغير متزن، لكنه اليوم يرى نفسه وحيدا من دون كوابح، بعكس ما كان عليه الوضع سابقا حين أحاط به عدد من كبار الوزراء أمثال بيني بيغن، دان مريدور، موشيه يعلون، وأنا".

وأوضح أن "نتنياهو اليوم لا يقف أحد في طريقه باستثناء نفتالي بينيت، لكنه غير جدي، لأنه يظهر كما لو كان يتلو فتاوى حاخامات، وليس هكذا تدار الدولة، ولذلك حين بدأت أرى السياسة الرسمية تصل إلى زوايا خطيرة قررت الخروج للإعلام بعد سنوات من الغياب، والابتعاد عن الحياة العامة".

وقال كاسبيت إن "باراك يدخل عقده الثامن، ويبدو كما لو كان زعيم المعارضة الفعلي في إسرائيل، والمنقذ الأكبر لنتنياهو، بعكس باقي زعماء المعارضة، حيث يظهر أكثر حزما وقسوة على نتنياهو، في حين أن الآخرين لديهم حسابات داخلية وخارجية".

وأضاف أن "باراك لا يتأثر بما يقال عبر شبكات التواصل واستطلاعات الرأي، وكأنه يقود حركة سياسية معادية لنتنياهو، هكذا دون تجميل، ويعتبر نفسه المقاتل المتقدم للحفاظ على الوجه الديمقراطي للدولة والقيم الليبرالية، ويعتبرها المعركة الأخيرة التي يخوضها في حياته".
يشير باراك إلى أن "الزاوية الأولى الخطرة على المشروع الصهيوني الديمقراطي الخاص بتيودرو هرتسل، وسار عليه بن غوريون وزئيف جابوتسكي ومناحيم بيغن واسحاق رابين، كلهم كانوا مع وحي هذا المشروع، لكن اليوم هناك توجه في ظل الحكومة الحالية للابتعاد عن ذلك، والأخذ بنا نحو المفاهيم الدينية البحتة".

وأكد أنني "لا أقبل اليوم أن يكون هذا الحاخام أو ذاك أكثر يهودية مني أو منك، هذه معركة كبيرة..، لأن سلوك بعض الوزراء اليوم قد يحطم المشروع الصهيوني، وذلك تهديد وجودي لهذا المشروع".

وأضاف أن "إشكاليتنا اليوم في المجتمع الإسرائيلي أننا نبحث دائما عن هتلر جديد، نراه تارة في حسن نصر الله أو أبو مازن، ونعتبر كل من يخالفنا متعاوناً مع العدو، مع ضرورة التحذير من بعض الحاخامات الذين يغذون ظاهرة الكراهية لأي مختلف عنا، حتى لو كان من اليهود".
واستذكر باراك "ما قام به باروخ غولدشتاين منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل، وأولئك المحرضين على اغتيال اسحق رابين، اليوم هم ذاتهم الحاخامات الذين يغذون ظاهرة تدفيع الثمن، وفتيان التلال، الذين حرقوا عائلة دوابشة، ويقدمون عقيدة الملك، والشريعة التي تبيح قتل غير اليهود، هؤلاء أناس خطرون".

وأوضح باراك أن "قانون القومية اليهودية له حسابات حزبية انتخابية واضحة جدا، ويخدم التوجهات الأيديولوجية للحكومة الحالية، ولذلك فإن من سعى لإقراره دأب على سؤال الجمهور الإسرائيلي بالصيغة التالية: من يؤيد الدولة اليهودية، ومن يعارضها، في هذه الحالة سيحصلون على تأييد أوتوماتيكي، وبالتالي فإن هذا القانون يطلق النار بثلاث عيارات على ظهر إعلان الاستقلال".

وأكد أننا "سنرى في قادم الأيام المزيد من قوانين العنصرية والترانسفير والفصل مع العرب، لكن كل ذلك لن يفيد الفكرة الصهيونية، على العكس من ذلك فإنه سيدمرها، انظر معي لمن يعارض هذا القانون: رؤوفين ريفلين، دان مريدور، بيني بيغن، موشيه أرنس، هؤلاء من يفهمون إسرائيل على حقيقتها، ويعلمون أن تغول الدولة على المفاهيم الديمقراطية يعني أنها باتت ضعيفة".

وختم بالقول إنه "ليس هناك من هدية لحركة المقاطعة العالمية بي دي اس، ونشاطات معاداة السامية، أفضل من هذا القانون، وهم الذين يحاولون سحب ضباط الجيش إلى المحاكم الدولية في لاهاي، هذا القانون يقول للعالم إن كل ما يقوله أعداء إسرائيل عنها صحيح".